

تفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير السياسات البلدية وتنمية المدن
دراسة حالة : المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية

إعداد

سعد سعيد الشهراني

إشراف

الدكتور وليد الزامل

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية البحث في إيضاح أثر التطوير التشريعي والتنظيمي لنظام المجالس البلدية الجديد على تفعيل المشاركة المجتمعية في المملكة العربية السعودية، وأثر زيادة توسيع الصلاحيات على زيادة تفاعل المواطنين، وتعزيز الثقة بالمجالس البلدية، وعلى التواصل مع أعضاء المجالس البلدية من خلال مبادرات المجالس واللقاءات العامة بالمواطنين فيما يخص مدينتهم

أهمية البحث

- تزايد الاهتمام العالمي بالمشاركة المجتمعية كمبدأ أساسي للتنمية المحلي.
- أن المشاركة المجتمعية أحد أهم وسائل التخطيط الحديثة .
- اثرها في تعزيز ثقة المواطنين و تعزيز روح المبادرة وزيادة والولاء للوطن.

أهداف البحث

- التعرف بدور المشاركة المجتمعية وأهميتها وآليات تفعيلها.
- تقييم دور المجالس البلدية كأحد أنماط المشاركة المجتمعية.
- استقراء التطور التشريعي والتنظيمي للأدوار التنموية والمبادرات المجتمعية التي تقوم بها المجالس البلدية.



أسئلة البحث



- يقوم هذا البحث للإجابة على السؤال الرئيسي عن مدى تفعيل المشاركة المجتمعية في المجالس البلدية؟ والأسئلة الفرعية التالية:
- ما دور المشاركة المجتمعية ومدى أهميتها وما هي آليات تفعيلها؟
 - ما هو دور المجالس البلدية بالمملكة العربية السعودية في تفعيل المشاركة المجتمعية ومراحل تطورها؟
 - ما هو أثر التطور التشريعي والتنظيمي في تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال المجالس البلدية؟

المنهج البحثي



يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي للتعريف بمفهوم المشاركة المجتمعية، واستقراء الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمجالس البلدية كنموذج لتفعيل المشاركة المجتمعية في المملكة العربية السعودية واستعراض بعض المبادرات المجتمعية التي قامت بها كمبادرة "اصدقاء المجالس البلدية".

أبرز ملامح تفعيل المشاركة المجتمعية في النظام الجديد

المحاور	ملامح التفعيل المشاركة المجتمعية في المجالس البلدية	سياسات زيادة تفعيل المشاركة المجتمعية
نسبة الأعضاء	زادت نسبة الأعضاء المنتخبين من النصف الى الثلثين.	زيادة توعية المواطنين باختيار المرشحين من ذوي الكفاءة والخبرة في العمل البلدي حتى تكون مشاركتهم فعالة
عدد الأعضاء	زيادة عدد الأعضاء في كل مجلس حسب فئة الامانة والبلدية تتراوح من 9 إلى 30 عضو كما هو وارد في المادة العاشرة من لائحة انتخاب اعضاء المجالس البلدية.	الرفع للمقام السامي بطلب تعديل النظام لزيادة عدد الأعضاء وذلك لاتساع نطاق المدن والمحافظات وتعدد مهام المجالس للمجالس البلدية.
سن الناخب	تخفيض سن الناخب من 25 إلى 18 سنة.	مراجعة شروط الانتخاب والترشيح والموانع بما يكفل مشاركة أكبر قدر ممكن من المواطنين بعد مراجعة مدى تأثير الفئة.
مشاركة المرأة	السماح للمرأة بالمشاركة كناخبة ومرشحة	زيادة تفعيل مشاركة المرأة في حال عدم فوزها في الانتخابات بتعيين المؤهلات منهن في الثلث المخصص للتعيين من الوزير.
الاستقلال والارتباط الاداري	أصبح المجلس البلدي مستقل مالياً وادارياً وتم ربطه بأعلى سلطة بلدية (وزير الشؤون البلدية والقروية)	زيادة دعم مخصصات المجالس البلدية المتعلقة بزيادة مشاركة المواطنين لدعم اللقاءات والورش والزيارات الميدانية.
رئاسة المجلس	تم حظر رئيس البلدية من رئاسة المجلس البلدي او التصويت لرئاسة المجلس او النائب الرئيس.	دعم سبل الحياد في قرارات المجلس ودعم سبل الاستقلالية.
الصلاحيات والاختصاصات	توسيع صلاحيات وادوار المجالس البلدية	مراجعة الصعوبات التي واجهت المجالس والرفع بها للمقام السامي لزيادة تمكين المجالس في اداء مهامها من خلال زيادة الصلاحيات اذا تبين حاجة لذلك.
اللقاءات الدورية	اللقاء الدوري كل اربعة اشهر على الأقل.	تعتمد المجالس بزيادة عدد مرات اللقاء بالمواطنين بشكل شهري.
ورش العمل	متاحة حسب الحاجة يشارك فيها متطوعين من ذوي الاختصاص ويكون فيها الحضور والمداخلة متاحة امام المواطنين.	زيادة وتكثيف ورش العمل للقضايا التي تهم المواطنين واثرها في زيادة ثقة والانتماء ، ويحد من اعتراضاتهم عند اتخاذ قرارات التطوير.
الشكاوى والملاحظات	الزام المجلس بالتواصل مع المواطنين وتلقي ملحوظاتهم وشكاواهم خطياً والكترونياً ، وللمجلس تكليف لجنة منه للقاء المواطنين في نطاق اشرافه. والرصد الإلكتروني للمشاركات على موقع المجلس.	استحداث برنامج لتحفيز المواطنين على المشاركة في الاقتراحات و البلاغات الصحيحة ومكافأتهم على ذلك.
الزيارات الميدانية	للمجلس تكليف بعض اعضاء بزيارة المدن والقرى والهجر والاحياء في نطاق اشرافه.	زيادة وتكثيف الزيارات الميدانية يزيد من ثقة المواطن بالمجلس ويشعر بدورهم في المراقبة ويفعل من مشاركته في الانتخابات.

النتائج

1. أن للمشاركة المجتمعية دور كبير في صنع ومشروعية القرار التخطيطي والتموي، وتعزيز الولاء وتحمل المسؤولية الوطنية في المشاركة في التطوير.
2. توفر امکانات التشريعية والتنظيمية في أنظمة ولوائح المجالس البلدية التي تزيد من المشاركة المجتمعية.
3. أن تفعيل المشاركة المجتمعية يقوم في المقام الأول على المجالس البلدية من خلال زيادة نشاطاتها ومبادراتها المجتمعية.
4. أن الصلاحيات والمهام الممنوحة للمجالس البلدية جيدة وفعالة في رفع أداء البلدية وتزيد من تفعيل المشاركة المجتمعية وثقته المواطن في دور المجالس.
5. وجود توجه حكومي لزيادة تفعيل المشاركة المجتمعية حسب التطوير التشريعي، وتبني الوزارة لمشاركة المجتمعية كأحدى مبادرات برامج التحول الوطني المحورية.
6. أن زيادة تفاعل المواطنين وثقتهم بالمجالس تقوم على المنجزات التي قامت بها المجالس البلدية والتي يلمسها المواطن بشكل حقيقي .
7. أن تواصل المواطنين بشكل فعال مع أنشطة المجلس له أثر كبير في اشعار المجلس بأهميته، وأن المواطن يتابع ومهتم بما سوف يتم انجازه.



تحديات تفعيل المشاركة المجتمعية وسياسات التفعيل

المحاور	التحديات الراهنة	سياسات تفعيل المشاركة
المجلس البلدي	<ul style="list-style-type: none"> غياب المنجزات الواقعية التي يلمسها المواطنون. نقص برامج التواصل الفعال مع المواطنين. قلة استيعاب أعضاء المجلس لأدوار المجلس وصلاحياته. سرية جلسات واجتماعات المجلس 	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل الأدوار الاعلامية للمجالس البلدية. اعتماد وسائل تواصل جديدة تقنية وغير تقنية. تعديل النظام بحيث يحتاج علانية جلسات المجلس للتعرف عن قرب على أداء الاعضاء في المجلس، عمل ادلة عمل توضح وتسهل اجراءات عمل المجلس.
البلدية	<ul style="list-style-type: none"> عدم التكامل مع المجلس البلدي بشكل أكبر. قلة الاستجابة لقرارات المجلس البلدي. نقص استيعاب ادوار المجلس من قبل رئيس البلدية والموظفين. عدم توفر الاعتمادات المالية لتنفيذ بعض مقترحات المجلس البلدي. 	<ul style="list-style-type: none"> التأكيد على البلدية بالتعاون مع المجلس وتزويد بجميع المعلومات التي تمكنه من اداء مهمته. تعميد البلدية بتنفيذ قرارات المجلس المطابقة للنظام في حدود الامكانيات المتوفرة. مسائلة مخالفيين عدم الامتثال لقرارات المجلس.
المواطنين	<ul style="list-style-type: none"> عدم المبالاة بالشأن العام والمشاركة. عدم الثقة في المجالس البلدية. التأثير القبلي والتوجهات الأخرى على اختيار عضو المجلس. الصورة الذهنية عن ضعف المجالس البلدية التي تكونت في الدورة الاولى لعمل المجالس. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة توعية المواطنين بأدوار وصلاحيات المجلس. اعداد برامج فعالة لتوضيح منجزات وأدوار المجلس.

التوصيات

1. تعزيز الشفافية بالسماح للمواطنين بحضور اجتماعات المجلس البلدي بشكل علني وإلغاء النصوص القاضية بسرية الاجتماعات.
2. دعم المجالس البلدية بالاعتمادات المالية اللازمة التي تمكنه من زيادة نشاطاته المجتمعية، وزيادة وسائل المشاركة الالكترونية بشكل أكبر.
3. إتاحة الفرصة للمجالس البلدية بالحصول على عقود رعاية من القطاع الخاص لتأكيد دورها في المسؤولية الاجتماعية في تعزيز المشاركة المجتمعية في المجالس البلدية، من خلال زيادة عقد اللقاءات العامة بالمواطنين وورش العمل.
4. تكثيف البرامج الإعلامية و التوعوية التي تتناول أدوار وصلاحيات المجالس البلدية وتوضح أهميتها وعلاقتها المباشرة بحياة المواطنين اليومية وأهمية مشاركتهم في أنشطة المجالس البلدية من لقاءات وورش عمل والتواصل من خلال الوسائل المتوفرة في المجالس البلدية الكترونية او يدوية بالملاحظات والمقترحات.
5. إعداد برامج إعلامية تبين وتبرز إنجازات المجالس البلدية حتى تزيد ثقة وقناعة المواطن بالأدوار التي تقوم بها المجالس البلدية وإبراز الجوانب الإيجابية في المجالس البلدية والأدوار التي تقوم بها.
6. العمل على إيجاد آليه المناسبة التي تمكن من التواصل مع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع الغير قادرة على التواصل مع المجالس البلدية اما لقلّة التعليم او الفقر او عدم توافر الوسائل المناسبة لهم.

